الجلسة الثامنة والخمسون

- **التاريخ** : الإثنين 4 شعبان 1419 (23 / 11 / 1998)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : سبع وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الخامسة مساء والدقيقة الثالثة والعشرون .
- **جدول الأعمال** : دراسة مشروع قانون رقم 13 - 97 ، يتعلق بالمجموعات ذات النفع الإقتصادي ، والتصويت عليه .

* * *

السيد الرئيس :

بسم الله الرحمن الرحيم ،

والصلاة والسلام على خير المرسلين .

افتتحت الجلسة ،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يخصص المجلس ، مجلس المستشارين ، جلسة هذا المساء لدراسة مشروع قانون يتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي وقبل الشروع في مباشرة جدول الأعمال ، الكلمة للسيد الأمين لإخبار المجلس بما جَدَّ من مراسلات، فليتفضل .

* **السيد أمين المجلس :**

شكرا ، السيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس باعتذار السيد الحاج البردعي عن عدم حضور جلسة اليوم لظروف قاهرة منعته من ذلك .

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمقترح قانون يتعلق بإحداث وكالة وطنية لاستئصال الأمية ، تقدم به أعضاء فريق التجديد والتقدم الديمقراطي .

شكرا السيد الرئيس .

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد الأمين ،

حضرات السيدات والسادة ،

نشرع الآن في دراسة المشروع حول المجموعات ذات النفع الاقتصادي .

طبقا لمقتضيات المادة 223 من النظام الداخلي للمجلس .

أعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم نص المشروع ، فليتفضل .

* **السيد العلمي التازي وزير الصناعة التجارة والصناعة التقليدية**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون ،

إن مشروع القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر ، يهدف إلى ادخال هيكل قانوني جديد إلى المغرب، يتمثل في المجموعة ذات النفع الاقتصادي ،التي تشكل وسيلة للتعاون بين المقاولات الأعضاء ، لتطوير نشاطها الاقتصادي بالاستفادة من الخدمات المشتركة التي توفرها هذه المجموعة .

وهذا التعاون يمكن أن يهم مقاولات التصدير التي سوف تجد رهن إشارتها هيكلا قانونيا يسمح لها بالتوفر على أجهزة بالخارج للتخفيض من نفقات البحث عن الأسواق

كما يعتبر إطارا قانونيا مناسبا للمهنيين ورجال الأعمال ببلادنا لتطوير أنشطتهم الاقتصادية ، إضافة إلى أنه سيكون أكثر ملاءمة للمقاولات الصغرى باعتبارها اللبنة الأساسية للتنمية الاقتصادية .

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون ،

تتميز المجموعة ذات النفع الاقتصادي التي تتمتع بالشخصية المعنوية بالخصائص التالية :

إنها وسيلة للتعاون من أجل توفير خدمات مشتركة للمقاولات التي يجب أن تكون مُمارسة بالضرورة لنشاط اقتصادي .

- لا تهدف المجموعة من وراء نشاطها تحقيق أرباح لفائدتها .
- بساطة القواعد التي تحكم تسيير المجموعة ، حيث ترك ضبط معظمها لحرية الأطراف من أجل تحقيق مرونة أكبر،

- لا تتمتع المجموعة كيفما كان غرضها بالشخصية المعنوية إلا ابتداء إلابتداء من تاريخ تقييدها في السجل التجاري .
- عدم قابلية حقوق انصبة أعضاء المجموعة للتداول.
- تنظيم مسؤولية المتصرفين في إطار من الشفافية والمصداقية .
- إمكانية تحويل شركة إلى مجموعة ذات نفع اقتصادي ، كما يمكن تحويل المجموعة التي لم تعد تتوفر على الشروط القانون القانونية إلى شركة التضامن .
- تكريس مبدأ إعفاء العضو الجديد من الديون الناشئة قبل انضمامه إلى المجموعة إذا سمح العقد بذلك .
- تطبيق نظام البطلان المطبق على الشركات التجارية على المجموعة .

والجدير بالذكر أن المشروع جاء بعدة مقتضيات لزجر المخالفات ، كإغفال الإشارة في العقود إلى تسمية المجموعة ، وبيان مقرها ، ورقم تقييدها في السجل التجاري ، أو استعمال هذه التسمية عن سوء النية ، إضافة إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون الشركات المساهمة والشركات التجارية بخصوص عدم تعيين مراقبي الحسابات أو عرقلة مهامهم من طرف مسيري المجموعة ، وممارسة هؤلاء لمهامهم رغم حالة التنافي ، أو عدم الاخبار بالأفعال التي تكتسي صبغة جرمية ، أو تقديم معلومات كاذبة بشأن وضع المجموعة .

كما جاء المشروع بمقتضيات تشريعية جبائية توفر للمجموعة ذات النفع الاقتصادي الاستفادة من مبدأ الشفافية الجبائية .

تِلكُم سيدي الرئيس المحترم السيدة والسادة المستشارون المحترمون أهم الخصائص والخطوط العريضة لمشروع القانون المتعلق بالمجموعة ذات الاقتصادي المعروض على مجلسكم الموقر ، آملُ أن يحظى بموافقتكم بعد الدراسة المعمقة له من لدن اللجنة المختصة .

وبهذه المناسبة أود أن أتقدم بتشكرات الوزارة والحكومة إلى السيد الرئيس وأعضاء اللجنة على ما بذلوه من مجهودات في التدخلات التي كانت على كل حال مناسبة لاغناء هذا المشروع .

وشكرا على انتباهكم والسلام عليكم ورحمة الله .

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية

الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم ملخص عن التقرير الذي أعده باسم اللجنة فليتفضل.

* **السيد مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية :**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين .

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحترم

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون

يشرفني ويسعدني أن أقدم للمجلس الموقر تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول المشروع قانون 2 / 13 / 97 المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي ، الذي درسته اللجنة ، دراسة معمقة خلال جلسات عديدة.

وهكذا تميزت هذه الدراسة بعرض السيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية للمشروع ، والذي أوضح فيه خاصياته وأهدافه ، وكذا الآفاق المستقبلية ، في إطار مواجهة تحديات العولمة والتنمية الاقتصادية للمؤسسات والشركات أعضاء هذه المجموعات .

وجاء عرض السيد الوزير ليبرز أن هذا المشروع « يسعى لادخال هيكل قانوني جديد ، يمكن المقاولات المنضوية تحته ، من تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة بكلفة أقل وبدون نية تحقيق ربح .

وخلال مرحلة المناقشة العامة للمشروع ، تركزت مداخلات السادة المستشارين حول أهم النقاط التي وردت فيه ، سواء بالنسبة للاطار القانوني والمالي للمجموعات ، وكذا التعامل التجاري للمجموعة ، وأثره على الأعضاء المنخرطين فيها ، وطرحت عدة تساؤلات تهم إقصاء الاشخاص الطبيعيين من المجموعات ذات النفع الاقتصادي ، واقتصارها على الاشخاص المعنويين ، وإمكانية تحول الشركات إلى مجموعات ، وكذلك إمكانية تعارض هذا المشروع مع مشروع قانون المنافسة .

وتقدم السيد الوزير للرد على كل التساؤلات والاستفسارات الواردة في تدخلات السادة المستشارين ليستحضر مزايا هذه المجموعات ومزايا هذا القانون المنظم لهذه المجموعات، وليطمئن بعض بعض أعضاء اللجنة الذين تخوفوا من الجوانب العكسية المحتملة لهذا المشروع .

وبالإضافة إلى الإيضاحات التي أدلى بها السيد الوزير ، فقد قدم كذلك أجوبة مكتوبة وزعت على السادة أعضاء اللجنة ، وهي مثبتة في التقرير .

والجدير بالذكر أن هذا المشروع قدمت حوله تعديلات عديدة من قبل فرق الاغلبية وفرق المعارضة على حد سواء قبلت اللجنة بعضها وسحبت التعديلات التي لم تقبل وقبا الختام استدرك لأشير إلى أن المادتين 18 و 53 من هذا المشروع قد أدخل على كل منهما تعديلان ، وقد وزعنا استدراكا لهذا الصدد على كل الفرق كتكملة لهذا التقرير.

وفي الأخير ونشير إلى أن التصويت على هذا المشروع قانون المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي كان بالإجماع .

هذا والمجلس الموقر كامل الصلاحية للنظر فيه .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية .

وفي نطاق المناقشة العامة حول هذا المشروع ، أعطي الكلمة للمستشار السيد محمد أخديش باسم فريق الأغلبية فليتفضل .

* **المستشار السيد محمد أخديش** (باسم فرق الأغلبية) :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،

السادة الوزراء المحترمون ،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني ، باسم فرق الأغلبية، في غرفة المستشارين، أن أساهم في مناقشة مشروع قانون رقم 13 / 97 المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي، والذي يتضمن 15 بابا ، تتضمن بدورها 71 بندا تتحدد بموجبها اهداف المجموعات ذات النفع الاقتصادي والقوانين المنظمة لتأسيسها وأنشطتها وحدود ذلك النشاط .

والواضح أن تقديم هذا القانون من طرف حكومة الاصلاح والتغيير، التي عينها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أيده الله ، برئاسة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي ، يندرج ضمن سلسلة من القوانين الهادفة إلى تنشيط الحياة الاقتصادية ، وتحفيز المقاولات على المبادرة والعمل .

وإذا كان مشاريع القوانين السابقة ، وخاصة قانون رقم 18 / 97 المتعلق بالسلفات الصغيرة ، ومشروع القانون رقم 15 / 98 القاضي بالإعفاء من الزيادات عن التأخير ومصاريف المتابعات والغرامات المتعلقة بالإشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ، قد نالت إجماع مجلسنا الموقر،

فإننا نعتقد أن المنطق لايسمح لنا إلا بالتنويه بمشروع القانون الحالي المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي ، لما يتوخاه من أهداف وسعى إليه من غايات .

فمن شأن خلق مجموعات ذات النفع الاقتصادي الاسهام في تنشيط الحياة الاقتصادية والتجارية ، بخلق فرص عمل جديدة ، وتحفيز الجمعيات والمؤسسات على تنمية روح التعاون والتضامن بينها ، وفق قواعد تنظيمية وقانونية واضحة وشفافة .

لهذا الاعتبارات ، تعتقد في فرق الأغلبية ، أن المشروع الحالي يتماشى وروح التصريح الحكومي الهادف إلى تشجيع الاقتصاد المغربي ، كما يندرج ضمن الاجراءات الحكومية الساعية إلى تحريك الدورة الاقتصادية وإلى خلق الشروط القانونية الكفيلة بتيسير مبادرات الفاعلين الاقتصاديين في أشخاص ذاتيين ومعنويين .

ونشير إلى أن فرق الأغلبية تقدمت بتعديلات حول المشروع ، بغية تحسين النص المقدم من طرف الحكومة بلغت 15 تعديلا، قبلت الحكومة ـ مشكورة ـ 10 تعديلات مهمة ، كما سحبت 5 تعديلات التي لم تقبل لأسباب معقولة ، اقتنعت بها.

ولهذا ، فإننا سنصوت بنعم على المشروع الحكومي . كما عدلته لجنة المالية والتجهزات والتخطيط والتنمية الجهوية ، وصادقت عليه بالإجماع .

وأملنا هو تفعيل مقتضيات هذا المشروع ، حتى نحقق لبلدنا اقتصادا يكتسب مقومات المناعة والمردودية الاقتصادية والاجتماعية ، وفق توجه ديمقراطي يعبئ كل القدرات الخلاقة لشعبنا ، تحت القيادة المحنكة لجلالة الملك نصره الله .

والسلام عليكم ورحمة الله .

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار

الكلمة للمستشار السيد أحمد التويزي باسم فرق المعارضة .

* المستشار السيد أحمد التويزي (باسم فرق المعارضة :

شكرا ، السيد الرئيس ،

بسم الله الرحمن الرحيم ،

والصلاة والسلام على النبي الأمين .

السيد الوزير المحترم ،

أختي المستشارة ،

إخواني المستشارين المحترمين ،

أتشرف بتناول الكلمة ، باسم فرق المعارضة ، في إطار مناقشة هذا المشروع ، الذي يتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي ، وهو ، كما تعلمون ، مشروع يأتي في سياق تحديث وعصرنة قطاع المقاولات والمعاملات التجارية والاقتصادية الذي دشنته الحكومات السابقة ، والتي كان لنا شرف الإسهام فيها ، وعيا منها لأهمية التحولات السريعة والمتلاحقة التي تعتري الأنظمة الاقتصادية ، حيث عمدت إلى طرح مجموعة من المشاريع التي تذهب باتجاه تحديث آليات العمل الاقتصادي والتجاري ، وضبط العلاقات ، وتطوير المحيط القانوني للمقاولة ، ونخص بالذكر قانون شركات المساهمة والشركات الأخرى ذات المسؤولة المحدودة ، وقانون الاستثمار ، ومدونة التجارة ، وقانون البورصة ، إلى غير ذلك من القوانين التي صادق البرلمان السابق .

فضلا عن قوانين سابقة تهم الضرائب ، وتهم كذلك النظام الجبائي ، وتنظيم بعض المهن والاختصاصات ، وتطوير أساليب دورا لقضاء في حل النزاعات والخلافات المرتبطة بالأعمال التجارية ، وذلك عن طريق إنشاء المحاكم التجارية .

وبالنسبة لهذا المشروع المطروح على أنظار المجلس الموقر فإنه يأتي استكمالا لما سبقت الإشارة إليه أعلاه ، ويندرج كذلك ضمن مواصلة العمل الجاد ، باتجاه تقوية نسيجنا الاقتصادي والتجاري ، بحيث يهدف إلى أن يجعل من المقاولات وحدات اقتصادية تتمكن بواسطتها من تركيز مجهوداتها وتحقيق زهدافها الاقتصادية المشتركة ، كما يشكل هذا المشروع اطارا قانونيا يتيح لها امكانية التوفر على أجهزة بالخارج بقصد التصدير ، وفي ذات الوقت ينظمها بما يحقق لها القدرة على مواجهة تحديات المنافسة الدولية ، ذلك أن العولمة الاقتصادية التي نسير فيها التجاه العالم منذ عدد من السنين أوجدت وضعا جديدا لعدد من دول العالم التي عليها مجاراة شروط العولمة ، وتوسيع التجارة ، وترابط المصالح الاقتصادية .

وعشنا ، ولانزال نعيش ، حالات من تجارب التأقلم والتأهيل تلتجىء اليها غالبية الدول ، في إطار مسعى أعمق ، وهو تحقيق شروط الاندماج في النظام الاقتصادي الجديد ، القائم على المناقشة والمبادرة ، وفتح الحدود والاجواء ، واعتماد التكنولوجيا والتفوق العلمي المتواصل .

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع الذي نحن بصدده ما كان ليجد موقعه لولا المجهودات التي بذلت في ظل التحديث والتطوير ، اللذين لحقا معظم القوانين التي كان يعود بعضها إلى بداية القرن والتي لم تكن في أغلبها مسايرة للتحولات العميقة إلتي يشهدها العالم اليوم ، والتي تتسارع في إطار وسيلة التحديث والتحيين والملاءمة والمطابقة .

ونعتقد جازمين أن هذا المشروع المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي ، وفي ظل المرونة التي تميزها ، يكتسي أهمية خاصة ، من حيث كونه أداة مهمة لتأهيل بلادنا إلى الاستحقاقات المنتظرة ، وفي مقدمتها تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي التي ستفضي مع دخول القرن المقبل إلى منطقة حرة للتبادل التجاري ، كما أنه سيكرس الملاءمة مع قوانين الدول المتعاملة معنا بما يمنح بلادنا فرصة توفير مناخ استقطابي فيه مزيد من الضمانة والحماية بالنسبة لمقاولاتنا الوطنية أو بالنسبة لمستثمرينا وأصحاب المشاريع .

إن تكوين المجموعات ذات النفع الاقتصادي هو في حد ذاته ارتقاء إلى نوع من الاحترافية ، والتكتل في المجال الاقتصادي باعتبارها تشكل إطارا مناسبا للمقاولات الصغرى والمتوسطة من إعداد المناخ المناسب لها ، قصد الإسهام بشكل فعال في تنمية الاقتصاد بمختلف قطاعاته .

السيد الرئيس ،

لقد تعاملنا ، كفرق المعارضة ، مع هذا النص ، بإيجابية كبرى ، تجلت في الحضور المتميز ، سواء على مستوى أشغال اللجان ، أو على مستوى التعديلات التي تقدمنا بها كفرق ، والتي استهدفت صقل المشروع وتدقيقه ، وهذا دليل قاطع على حيوية هذه المعارضة وديناميتها ومواقفها التي تنطلق من علمها بتسيير الشأن العام ، وفي ذات الوقت فهي معارضة بناءة ، وليست معارضة ميكانيكية ، كما أريد أن تترسخ في الأذهان .

إننا لم نتوان في تحقيق الاجماع من منطق الحفاظ على مصالح البلاد ، كلما عرض علينا نص بتجاوب وتوجهاتنا الليبرالية ، وهذا النص يصدق عليه هذا الوصف ، فلذلك سنصوت عليه بالاجماع .

شكرا ، السيد الرئيس .

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد المستشار ... الكلمة للمستشار السيد ادريس مرون باسم فرق المعارضة ، فليتفضل .

* **السيد ادريس مرون** (باسم فرق المعارضة) :

بسم الله الرحمن الرحيم

تتميما لما جاء في عرض زميلي السيد التويزي ، يشرفني بدوري أن أساهم في مناقشة القانون رقم 13 / 97 ، المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي ، باسم فرق المعارضة :

- فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية ،
- فريق الاتحاد الدستوري
- فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية .
- والفريق الديمقراطي والعمل .

بهذه المناسبة أريد أن أثني على أطر وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية ، الذين برهنوا على استمرارية الإدارة ببلادنا والمحافظة على استثمار التراكمات الفكرية المتوفرة لديهم ، وبلورتها في مشاريع قوانين تطعم بها الحكومة لتضعها أمام البرلمان .

ويعتبر هذا النص الذي نناقشه اليوم واحد من ترسانة المشاريع القانونية التي كانت قد هيأتها الحكومات السابقة ، في إطار تهييء المقاولة المغربية للمنافسة الدولية والتجارة الحرة ، وذلك بإعطاء الاقتصاد المغربي التشريع اللازم لإقلاعه وإدماجه في الاقتصاد الدولي تمشيا مع التزامات المغرب ، الجهوية والأوروبية .

إن المجموعات ذات النفع الاقتصادي هي هيكل قانوني جديد يتكون من اثنين أو أكثر من الشركات ، ويهدف إلى تمكين هذه المقاولات من التعاون فيما بينها ، حسب ما تتفق عليه من شروط ضمن العقد الذي تحدث بموجبه المجموعة ذات النفع الاقتصادي ، وحسب الشروط التي يقتضيها مشروع القانون الذي نحن بصدده ، والذي سبق تقديمه من طرف السيد الوزير المحترم .

إن كثيرا من دول العالم توجد بها هذه المجموعات منذ عشرات السنين . وقد عرف المغرب في هذا المجال نوعا من التأخير، جعل المقاولة تلجأ إلى عدة أساليب للتعاون فيما بينها، منها مالم يكن يضمن حق الاطراف المتعاملة ويُسبب عددا من المتاعب لها .

ومن محاسن هذا القانون ، الحفاظ أولا على حقوق كل شركة عضو في المجموعة ذات النفع الاقتصادي ، وبَساطة قواعد تسييره، وعدم الزام وجود رأس المال لتكوينه ، وانفتاحه لاعضاء جدد على الدوام ، مع توفره على الاستفادة من مبدأ الشفافية الجبائية.

وبالنظر إلى ما قد يساعد به هذا النص في تحسين منافسة المقاولة الصغيرة والمتوسطة ، ويخفف عنها بخصوص المصاريف التي تكون مشتركة ، كالنقل ، والبحث عن الأسواق ، وإقامة بعض الدراسات ، وغير ذلك ، فإن فريق المعارضة التي أتحدث باسمها درست بكل جدية وإمعان المواد التي جاء بها مشروع هذا القانون وساهمت في مناقشته داخل اجتماعات اللجنة ، وأبدت آراءها، وطرحت تساؤلاتها ، مستهدفة إغناء مواد النص ، وضبط أحكامه،

وقد خلصنا في اجتهادنا إلى وضع تعديلات قدمنا ها إلى الحكومة .

ومن منطلق سلوك المعارضة البناءة الذي ننهجه ، ومبدأ التصويت لكل مشروع قانون من شأنه أن يضيف ولو مقدار ذرة خير لبلادنا ، دون المساس بمكتسباتها ، فإننا سنصوت بالايجاب لصالح هذا النص ، ولو أن الحكومة لم تقبل إلا 7 من التعديلات لـ 13 التي قدمنا ها .

وإننا لمقتنعون ان الممارسة ستظهر مستقبلا صواب مالم يقبل من هذه التعديلات ، ولابد هنا من إثارة الانتباه إلى أن مشاريع القوانين التي تم تقديمها إلى البرلمان حتى الآن ، تكاد تكون جميعها من ذلك الإرث الإيجابي الذي ورثته الحكومة الحالية ، وان الشعب المغربي مايزال ينتظر ما واعدت به حكومة التناوب في برنامجها الحكومي من اصلاحات في مختلف الميادين ، ولكن الانتظار طال ، وأصبح التشاؤم ينال منا في غياب إعطاء المؤشرات الدالة على ما وُعِدْنا به من إصلاحات قبل ان ينقلب أملنا إلى سراب في سراب .

فالقانون المالي سمي بالانتقالي لخلوه من أي جديد ، ومقترحات القوانين التي تقدمت بها الحكومة حتى الآن هي جزء من الإرث وجدته فوق مكاتبها ، وسلوكات الإدارة زادت سوءا على سوء ، وبطؤا فوق بطء ، وعدد العاطلين يرتفع باستمرار ، في الوقت الذي تغلق المعامل أبوابها ، ولا أحد يبادر لمعرفة الأسباب ، بل إن السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني يعتبر ذلك عاديا ، وأنه يقع في العالم بأكمله .

إن الحوار الاجتماعي الذي هو مكسب غال للجميع ، ووسيلة من وسائل استقرارنا الاقتصادي والاجتماعي ، متوقف ، بل هو في بابه المسدود .

السيد الرئيس ،

السادة المستشارون المحترمون ،

إننا نعتقد أن أعضاء الحكومة انغمسوا في مشاكل التسيير الروتيني اليومي الذي أحجب عنهم الرؤية وأرهقهم ، فلم يتمكنوا من فتح ورشاتهم المتعددة التي جاء بها التصريح الحكومي، فهل يا ترى سيستدركون الأمر؟ وذلك ما نأمله حباً في هذا الوطن . والسلام عليكم .

* السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار ...

بهذا التدخل نكون قد أنهينا مناقشة هذا المشروع الهام الذي هو عبارة عن مدونة تتركب من 15بابا و71 مادة ... جميع هذه المواد كما أخبرنا بذلك السيد مقرر اللجنة ، حظيت بالإجماع ، سواء منها المعدلة أو المواد التي سحبت في شأنها التعديلات .

فأعتقد أن هذا الإجماع سيتجلى في نطاق التصويت على المشروع من طرف المجلس الموقر .

أعرض المادة الأولى على المجلس .

الموافقون ؟

صادق المجلس بالإجماع على المادة الأولى ...

ويمكن اعتبار أن المجلس يصادق وبالتوالي على مجموع المواد، إلى حدود المادة ال 71 ...

أعرض المشروع برمته للتصويت ...

الموافقون ؟ ...

صادق مجلس المستشارين بالإجماع على مشروع قانون رقم 13 / 97 تتعلق بالمجموعات ذات النفع الإقتصادي ..

نهنىء أنفسنا على هذا الإنجاز ، وأذكر بأن اللجان تنكب حاليا على دراسة المشاريع ، وكذلك المقترحات ، كما قلت في الجلسة السابقة ، علينا أن نولي عناية خاصة لمقترحات السادة المستشارين ...

اللجان تنكب حاليا على دراسة المقترحات والمشاريع الحكومية ، ونتمنى أن تتوفر مواد للدراسة في الجلسة العلنية في المستقبل القريب بحول الله .

إلى ذلك الحين أذكر السادة المستشارين أنه كالعادة موعدنا غدا بحول الله على الساعة الثالثة ، في نطاق الحصة الأسبوعية للأسئلة الشفهية .

شكرا للجميع ، ورفعت الجلسة .